

الإنفاق الحكومي وأثره على مؤشر الرفاهية الاقتصادية في الجزائر (2000-2021)

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

Government spending and its impact on the economic welfare index in Algeria (2000-2021) Using an autoregressive ARDL model

ادريس أميرة^{1*}، وهراني عبد الكريم²

Driss Amira¹, Ouahrani Abdel Karim²

¹ جامعة بلحاج بوشعيب (الجزائر)، drissamira88@outlook.fr

² جامعة بلحاج بوشعيب (الجزائر)، Oukrimo_79@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2022/08/31؛ تاريخ القبول: 2022/12/11؛ تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص: جاءت هذه الدراسة للبحث في أثر الإنفاق العام على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2021). تم تقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (Gexp/GDP)، وإيرادات الموارد النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (Tor/GDP)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPPC)، ومعدل التضخم (INF) مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك (CPI) وإجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GFCF/GDP).

بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للتكامل المشترك. أكدت النتائج على وجود علاقة مستقرة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، حيث أن ارتفاع بنسبة 1% في النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.36%. وبالمقابل فإن العلاقة التي تربط بين كل من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، تبقى سلبية ومعنوية عند مستوى معنوية 5%، أي أن ارتفاع بنسبة 1% في إجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.34%.

وبناء على ذلك على الدولة أن لا تغفل على جانب الرفاه الاقتصادي، فتحقيقه يعني السعادة الاجتماعية والرضا للمواطنين وبالتالي الأمن والأمان للدولة، لذا يجب أن تتضافر الجهود لتحقيق هذا الهدف.

كلمات مفتاحية: الإنفاق الحكومي، مؤشر الرفاه الاقتصادي، الجزائر، ARDL.

تصنيفات JEL : Q35؛ F21؛ C22.

Abstract: This study came to examine the impact of public spending on the growth rate of per capita GDP in the Algerian economy during the period (2000-2021). The long-term equilibrium relationship was estimated between the variables of the study, the final expenditures of public consumption of the government relative to the gross domestic product

*-المؤلف المرسل: أميرة ادريس، البريد الإلكتروني: drissamira88@outlook.fr

(Gexp/GDP), oil rents relative to the gross domestic product (Tor/GDP), and the growth rate of per capita gross domestic product (GDPPC). The inflation rate (INF) as measured by the consumer price index (CPI) and gross capital formation relative to gross domestic product (GFCF/GDP). Based on the autoregressive distributed lag (ARDL) co-integration model.

The results confirmed the existence of a stable long-term relationship between the variables of the study, as a 1% increase in the final expenditures of public consumption of the government relative to the GDP will lead to a higher growth rate of per capita GDP by 1.36%. On the other hand, the relationship between the growth rate of per capita GDP and total capital formation relative to GDP remains negative and significant at a level of 5%, meaning that a 1% increase in total capital formation relative to GDP This will lead to a decline in the per capita GDP growth rate of 0.34%.

Accordingly, the state should not neglect the aspect of the economic welfare index, as achieving it means social happiness and satisfaction for citizens, and therefore security and safety for the state, so efforts must be combined to achieve this goal.

Keywords: government spending, economic welfare index, Algeria, ARDL.

JEL Classification Cdoes : Q35; F21 ; C22.

تمهيد

تزايد الحديث في السنوات الأخيرة حول دور الحكومة في الحياة الاقتصادية ونطاقات تدخلها لتحتل السياسة المالية وأدواتها المقدمة، باعتبارها مقياس حقيقي لنجاح الدولة المعاصرة لكونها المحرك والمنظم والمعدل للتوازن الاقتصادي من خلال التكييف الكمي لحجم نفقاتها الحكومية، وفي هذا السياق عبر (Hicks, 1955, p. 269)¹ بأن السياسة المالية عبارة عن "دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وهي تتضمن تكييفاً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة يأتي في طلبتها ضرورة النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني." لتتركز النقاشات ويتزايد تدافع الأقلام للكتابة حول الإنفاق العام بشكل أساسي، إذ تنظر الأدبيات المالية في الإنفاق العام بأنه أهم أداة للسياسة المالية من حيث مدى الفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي، كونه يعكس حقيقة الدور التنموي للحكومة، من خلال تحفيز الطلب الكلي. والجزائر لاعتبارها واحدة من الدول النامية التي تسعى جاهدة خاصة في السنوات الأخيرة للحد من تبعيتها الاقتصادية والدفع بعجلة التنمية لاقتصادها، منذ مطلع 2001 بغية الاستفادة من الارتفاعات الهائلة لعائداتها النفطية نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار النفط وسعيًا لشق طريق جديد تنموي يستهدف الرفع من بالقطاعات الإنتاجية والنهوض بها، حتى يكون لها الدور الفاعل في الرفع بمعدلات التنمية الاقتصادية والسعي الجاهد إلى الاقتراب من تحقيق هدف لطالما عمدت على تحقيقه وهو تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، اعتمدت الجزائر السياسة المالية القائمة على زيادة الإنفاق العام، من درجة في برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، والبرنامج الخماسي (2010-2014)، وبرنامج تعزيز النمو (2015-2019) قبل أن يتوقف في 31 كانون الأول 2016 بسبب تراجع أسعار النفط وانخفاض أسعار النفط للاتجاه نحو سياسة ترشيد النفقات.

بغية تحفيز الاقتصاد الوطني ورفع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وانطلاقاً مما سبق ونظراً لأهمية الإنفاق العام لكونه مرآة عاكسة للنشاط الاقتصادي وباقي المؤشرات الاقتصادية، فهو تعبير عن الكيان الداخلي لأي دولة وأي اقتصاد فأى خلل في التغذية ستظهر عوارضه مباشرة على صحة الاقتصاد، ولهذا جاءت هذه الدراسة لتبحث في:

ماهو أثر الإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر الرفاهية الاقتصادية) في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2000-2021)؟.

والتي انبثق عليه الإشكاليات الفرعية التالية:

ماهو أثر إجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟.

ماهو أثر إيرادات الموارد النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟.

ماهو أثر النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟.

ماهو أثر مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) على الناتج المحلي الإجمالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟.

أهمية الدراسة:

تتناول الدراسة موضوعا كثرت النقاشات حوله خصوصا في الآونة الأخيرة، من خلال البحث في أثر الإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر الرفاهية الاقتصادية) في الجزائر، مما يسهل على واضعي السياسة الاقتصادية بناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية، حيث أصبح من أكثر المواضيع التي تتصدّر مقدمة الأولويات في معظم دول العالم خصوصا بعد ما شهدته من تطورات اقتصادية. كما تكمن أهمية الدراسة من خلال الجهود الكبيرة التي تبنتها الجزائر في ظل البحوث المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى تعميم إستراتيجية بعيدة المدى من خلال تقصي سياسة توسعية تهدف إلى بعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية والعمل على رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى السعي نحو تحقيق تنمية اجتماعية للبلاد، وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع.

أهداف الدراسة:

يعتبر البحث في موضوع هذه الدراسة من أهم القضايا التي تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقها من خلال محاولة التنبؤ بالتغيرات المستقبلية للإنفاق الحكومي وأثره على مؤشر الرفاه الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري نظرا خصوصا بعد ما عرفه العالم والاقتصاد الجزائري من تغيرات وضربات هزت الكيان الاقتصادي في السنوات الأخيرة، من خلال تقدير نموذج قياسي يعكس العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة في المدى القصير مع تقدير معالم حالة التوازن في المدى الطويل بهدف الوصول إلى نتائج وتقديم توصيات من شأنها إحداث إضافة في الأدبيات المتعلقة بموضوع الإنفاق الحكومي والرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، ومن هذا الهدف العام تتفرع جملة من الأهداف التفصيلية والمتمثلة في:

قياس أثر إجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

قياس أثر إيرادات الموارد النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

قياس أثر النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

قياس أثر مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) إلى الناتج المحلي الإجمالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

فرضيات الدراسة:

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها وانطلاقا مما أتت به الدراسات السابقة، تستند الدراسة على الفرضية الرئيسة التالية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر الرفاهية الاقتصادية) في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2000-2021) عند مستوى المعنوية 5%.

والتي تنبثق عليه الفرضيات الفرعية التالية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عند مستوى المعنوية 5%.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإيرادات الموارد النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عند مستوى المعنوية 5%.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عند مستوى المعنوية 5%.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر أسعار المستهلك (التضخم) إلى الناتج المحلي الإجمالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عند مستوى المعنوية 5%.

منهجية الدراسة:

ظهر جليا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي من خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للموضوع اعتمادا على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمية وغيرها. أما المنهج التحليلي فقد تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وذلك بغية توضيح الآثار في المديين طويل والقصر الأجل للنفقات الحكومية على مؤشر الرفاه الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري وباقي المتغيرات التفسيرية أين تضمن النموذج ستة متغيرات متمثلة في، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ($Gexp/GDP$)، وإيرادات الموارد النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (Tor/GDP)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ($GDPPC$)، ومعدل التضخم (INF) مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك (CPI) والذي سيسمح لنا بمراقبة تطور مستوى الأسعار، وأخيرا لإجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ($GFCF/GDP$).

كما غطت الدراسة الفترة الممتدة بين (2000-2021) وقد تم اختيار فترة الدراسة حتى يتم الإحاطة بكل التطورات التي مرت بها السياسة الانفاقية للاقتصاد الجزائري شاملة جميع برامج التنمية الاقتصادية التي سطرتها الحكومة الجزائرية كمر للانتقال من الريعية إلى الإنتاجية خاصة بعد القفزة النوعية التي عرفتتها أسعار النفط في سنة 2000، وقد اعتمد الباحثان في تحليلها على البيانات السنوية المتحصل عليها من البنك الدولي WB.

الدراسات السابقة:

عمد الكثير من الباحثين الاقتصاديين إلى محاولة البحث في فكرة الرفاه الاقتصادي ومدى تأثيره بالإنفاق الحكومي خاصة في الفترات الزمنية التي تزامنت مع تغيرات كثيرة أهمها:

هدفت دراسة (جهيدة و محمد، 2018)² البحث في أهم الآثار التي تحدثها النفقات العامة بشقيها نفقات التسيير ونفقات التجهيز في النمو الاقتصادي، بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة الممتدة بين (1970-2015)، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي VAR. وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النفقات العامة الإجمالية تؤثر بنسب معتبرة على النمو الاقتصادي، وبالنظر إلى تصنيفاتها فإن نفقات التسيير تمتلك أكبر أثر على النمو الاقتصادي بالمقارنة مع نفقات الاستثمار وهذا ما يعد مخالفا للمنطق، لما يجب أن تقوم به هذه الأخيرة من إنتاجية أكبر.

دراسة (Mecheri & Bouktir, 2019)³ والتي هدفت إلى تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) وهذا بناءً على اختبار مدى تطابق قانون فانجر مع الاقتصاد الجزائري للتحقق من وضع الاقتصاد الجزائري؛ خاصة أن الجزائر تبنت سلسلة من خطط التنمية الاقتصادية التي تتطلب زيادة حجم الإنفاق العام لتعزيز الاقتصاد الوطني من أجل تحفيز الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي. وتظهر النتيجة أن الإنفاق العام ينمو بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي، ليتضح أن الاقتصاد الجزائري لا يتماشى مع قانون فانجر، وعليه يجب تعديل الإنفاق العام بمعدل مساوٍ لتنمية الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة (Alimi, 2020)⁴ والتي بحثت في كيفية تأثير حجم الحكومة على التنمية الاقتصادية وتحديد الحجم الأمثل للحكومة الذي يعزز التنمية الاقتصادية في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWA، بالاعتماد على بيانات ثانوية تغطي الفترة من 1986 إلى 2018، أما المتغيرات التي تم اعتمادها فتمثلت في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت ومعدل النمو السكاني، ومعدل التضخم. أظهرت تقديرات الانحدار أن التأثير الهامشي لحجم الحكومة على الرفاهية الاقتصادية يختلف عبر مستوى التنمية. مما يشير إلى أن العلاقة بين حجم الحكومة والتنمية الاقتصادية ليست خطية، أي يمكن أن تكون إيجابية أو / سلبية حسب تنمية البلدان مستوى. وقد خلصت الدراسة إلى أن وجود تأثير متناغم (نمو الفائدة) لزيادة الإنفاق الحكومي سيكون أكثر (أقل) بين البلدان ذات المستوى الاقتصادي منخفض التنمية من البلدان ذات المستوى العالي من التنمية، وعليه فاعتماد الإنفاق الحكومي كمتغير للسياسة لاستهداف تحسين الرفاهية الاجتماعية، يجب تنفيذه بحذر وانتقائية بسبب قضية الكفاءة الناشئة عن ضعف المؤسسات، لاسيما في الدول النامية.

دراسة (Guennouni & Sadek, 2021)⁵ تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق العام على كل من التعليم، الصحة، النقل والأجور على جودة الحياة مقاسة بمؤشر الاستهلاك الأسري، ومن أجل ذلك قمنا بدراسة قياسية (باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لتحديد ما إذا كان الإنفاق العام الاجتماعي في الجزائر يساهم في تحسين جودة الحياة. خلال الفترة الممتدة بين 1990-2018. لقد توصلنا إلى أن كل من الإنفاق على التعليم، والصحة والنقل له علاقة طردية بجودة الحياة بما تساهم بشكل إيجابي في تحسينها، ومن جهة أخرى بينت النتائج أن كتلة الأجور تربطها علاقة عكسية بجودة الحياة. جاءت دراسة (حفصة و محمد، 2021)⁶ لتحليل أثر تطور بنية الإنفاق العام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، باستعمال معطيات سنوية للفترة (1974-2017)، وبالاعتماد على التحليل الكمي مستعينين باختبارات جذر الوحدة للجيل الأول والثاني واختبارات المقاطع الهيكلية، وبالاعتماد على مقارنة نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات المبطنة (ARDL) ومنهجية اختبارات الحدود ل(Pesaran . al). وتم استعمال ستة متغيرات في

هذه الدراسة ممثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والنفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإيرادات الموارد النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وصادرات السلع والخدمات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية بعيدة المدى بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتطور بنية الإنفاق العام في الجزائر، إلى جانب الأثر الكبير والمعنوي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في المدى البعيد، عكس متغيرات النفقات النهائية للاستهلاك العام التي لم تبد أي تأثير.

هدفت دراسة (Djorfi, Mekhane, & Bounehas, 2022)⁷ إلى تحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (مؤشر الرفاهية) خلال الفترة 2000-2020، باستخدام نموذج ARDL، وخلصت الدراسة القياسية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد يستجيب بشكل ضعيف للتغيرات في الإنفاق الحكومي على المدى الطويل فقط، على عكس المدى القصير حيث لم تسجل أي استجابة بسبب نهج السياسة. وحسب ما سجلته النتائج فإن الإنفاق العام له تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقط على المدى الطويل بنسبة 55%، ورغم الجهود الكبيرة التي تبنتها الحكومة الجزائرية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع.

I - السياسة الانفاقية في الاقتصاد الجزائري:

يمثل الإنفاق العام في العديد من الدول ما بين 50% إلى 60% من الطلب الكلي المتداول في الاقتصاد القومي، ولا يقل بأي حال من الأحوال عن 30% في معظم دول العالم، ويمكن تعريفه على أنه "المبالغ الذي يكون مصدرها الحكومة والتي توجه إلى الأفراد والمؤسسات بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" (Tuker, 2011, p. 252)⁸، كما يمكن تعريفها على أنها كل ما تصرفه الحكومة من معونات مضافا لها قيمة الإنفاق على البنية التحتية، وما يصرف لدعم المناخ الاستثماري العام، فكل ما تدفعه الحكومة للقيام بعمل مجاني للشعب يعتبر إنفاقا حكوميا.⁹ ([/https://ar.wikipedia.org](https://ar.wikipedia.org))

تعد السياسة الانفاقية من أكثر السياسات تأثيرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خصوصا بعد اتساع دورها، حاملة في طياتها مجموعة من الأهداف المسطرة والتي جرى العرف على تلخيصها ضمن أربعة تعرف بالمربع السحري Kalderi، ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

1. تحقيق النمو الاقتصادي: من المسلمات القائمة والشائعة جدا في عالمنا المعاصر فكرة النمو الاقتصادي الذي أضحى العامل الأساسي والمعتمد رسميا في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، إذ يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة لوضعية اقتصاد دولة ما، ففوة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي تتجلى من خلال معدلات النمو. ويمكن تعريفه على أنه حركة تصاعدية لمجمل الاقتصاد من خلال الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد، وما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (الدين، 2006، صفحة 25)، حيث تعمل الحكومة من خلال استخدام السياسة المالية تسليط الضوء على ما يجب أن تقوم به الحكومة لتحفيز معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الإسهام في تشجيع الاستثمار أي ما يتناسب من خلاله كل من الطلب الكلي المتزايد نتيجة النمو، ومعدل العرض الكلي من خلال زيادة معدل الاستثمار، مما يضمن معدل نمو منتظم للاقتصاد من دون تضخم أو كساد.¹⁰ (الواحد، 1993، صفحة 365)

2. تحقيق التشغيل الكامل: يشكل التشغيل الكامل مطلباً أساسياً للتنمية الاقتصادية، فهو أحد أهم الأهداف التي تصبوا أي دولة إلى تحقيقها، وهو السعي إلى تحقيق أعلى نسبة ممكنة من تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، كما يعرفه البعض على أنه الموقف الذي لا يتجاوز فيه معدل البطالة 4% من إجمالي حجم القوى العاملة.¹¹ (السوداني، 1996، صفحة 52). وتلعب الدولة في هذه الحالة دوراً تعويضياً من خلال استخدام أدوات السياسة المالية لتعويض النقص في الطلب الكلي والناجم عن انخفاض الإنفاق الخاص، فتقوم بتوسيع إنفاقها مما يزيد من درجة الاستخدام محققاً التشغيل الكامل، من خلال زيادة الطلب على العمالة، وبالتالي رفع مستوى الدخل القومي، وهو ما تؤكد عليه المالية الحديثة.¹² (خلف، 2008، صفحة 342)

3. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يعد الاستقرار الاقتصادي الهدف الأسمى الذي تسعى إليه كل الدول من خلال استخدام سياساتها المالية، والذي يقصد به الحفاظ على التوظيف الكامل ومستوى ثابت للأسعار، أي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، بمعنى التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الحقيقي، وتحقيق أعلى مستويات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، إضافة إلى المحافظة على قيمة النقد ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار، وبهذا يهدف الاستقرار الاقتصادي إلى تجنب الآثار السيئة لكل من حالي البطالة والتضخم.¹³ (فوزية العربي، 2004، صفحة 61).

4. العدالة الاجتماعية: من المسلم به أن المسيرة التنموية للمجتمعات المختلفة يجب أن تتحرك في إطار منظور تنموي متكامل مراعي البعد الاجتماعي الذي يتواجد جنباً إلى جنب مع البعد الاقتصادي، فالإنسان هو محور التنمية وأداتها في نفس الوقت. وينعكس ذلك على أهداف التنمية ووسائلها ومؤشراتها ولا تصبح التنمية الاجتماعية محصورة فقط في تقديم خدمات اجتماعية معينة أو مجرد مراعاة للبعد الاجتماعي، بل ترتقي إلى فكرة التنمية الشاملة بكل أبعادها والهادفة أساساً إلى جعل الإنسان يحيا حياة سعيدة خالية من العلل. وعليه فالسياسة الانفاقية باعتبارها واحدة من أهم السياسات الاقتصادية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن عزلها عن البعد الاجتماعي، حيث تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد القومي ككل، من حيث قدرتها على التأثير في سياسات الدخل عن طريق الدعم والنفقات الاجتماعية، بالإضافة إلى الإيرادات العامة والتي تتيح الفرصة للدولة لتلبية الأهداف العامة وتحمل الأعباء الاجتماعية على الفئات القادرة، مع تخفيف تلك الأعباء عن كاهل الفئات الفقيرة بتحسين نظام الضرائب ورفع درجة كفاءته.¹⁴ (الجبالي، 2010، صفحة 2).

ويمكن تلخيص جميع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة بالاعتماد على السياسة الانفاقية من خلال الجدول

التالي:

الجدول (1): أهداف وأدوات النفقات العامة

الأهداف	محددات الأهداف	الوسائل
---------	----------------	---------

1. توفير السلع والخدمات الاجتماعية.	مدخل اجتماعي سياسي	• إنفاق استهلاكي بغرض تحديد السلع والخدمات العامة نفقات استثمارية لإنتاج السلع.
2. النمو الأمثل	اعتبارات اجتماعية واقتصادية ملزمة.	• توفير الخدمات العامة الاجتماعية والاقتصادية.
3. التوظيف الكامل	اعتبارات اجتماعية واقتصادية	• نفقات استثمارية، توفير تسهيلات البنية التحتية، منح القروض للقطاع الخاص.
4. الاستقرار وإدارة الطلب	عوامل اقتصادية	• الاستثمار في الصناعات ذات الكثافة العمالية، الإعانات الإنتاجية والحوافز المالية والضريبية.
5. توزيع الدخل القومي بين الأفراد	اعتبارات اقتصادية واجتماعية	• خفض أو زيادة الإنفاق العام، تغيير مكونات الإنفاق زيادة أو خفض المتحصلات الضريبية وتغيير هيكلها وسائل تمويل عجز الموازنة.
		• المدفوعات التحويلية، الإعانات المباشرة وغير مباشرة، الاستثمار في الأقاليم الأقل تقدما، دعم، إعانات، الفراغ الضريبي.

المصدر: (السوداني، أسس السياسة المالية، 1996، صفحة 29)

كما عرفت السياسة الانفاقية في الاقتصاد الجزائري تطورات وتغيرات عبر عدة مراحل نتيجة ما مرت به الأخيرة، ويمكن رد عوامل تطور السياسة الانفاقية أساسا إلى إلى ثلاث معايير أولها المعيار الاقتصادي نظرا لما تم تطبيقه من إصلاحات هيكلية، تلاها المعيار الاجتماعي والمتمثل في السعي المستمر للحكومة الجزائرية لتغطية الطلب على الخدمات الاجتماعية، وأخيرا المعيار المالي المرتبط نتيجة الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالعائدات النفطية، مما يضيف عليها ميزة الضعف. أما المراحل التي مر بها أداء السياسة الانفاقية في الجزائر فيمكن توضيحها كما يلي:

1. فترة ما بعد الاستقلال (1963-1973): عشية الاستقلال الذي تحقق سنة 1962، ورثت الجزائر اقتصادا مفككا وغير متوازن داخليا، مارا بمرحلة انتقالية صعبة تميّزت بانخفاض مهم في النشاط الاقتصادي. ما ميز السياسة الإنفاقية في تلك الفترة فقد عرفت محاولة القضاء على التبعية للاقتصاد الفرنسي، إلا أنها لم تملك القدرة والقوة الاقتصادية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ثبات نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 20% إلى 25%، بحيث وجه معظم هذا الإنفاق إلى نفقات التسيير بنسبة فاقت 72% في المتوسط من مجموع الإنفاق العام، ويمكن إرجاع ذلك إلى نمط التسيير الذاتي، بينما عرفت نفقات الاستثمار نسبا محتشمة وصلت إلى حوالي 26% من هذا المجموع، وبالنظر إلى ضعف

القطاع الصناعي بعد رحيل الأطر الفرنسية وقلة الموارد المالية والذي حال دون التدخل الكبير للدولة في الاقتصاد وقد نتج عنه معدلات نمو محتشمة بلغت 4.8- % سنة 1966، كما برز الاختلال في سوق العمل حيث تفاقمت مشكلة البطالة التي قدرت بـ 32,9% سنة 1966.¹⁵ (2003، صفحة 32).

2. فترة التخطيط (1974-1984): عملت الجزائر في هذه المرحلة على تحقيق كيان مستقل اقتصاديا، واجتماعيا وسياسيا خصوصا باعتبارها حديثة الاستقلال متبينة نظام اشتراكي كإستراتيجية تنمية تعتمد على التخطيط المركزي، بالإضافة إلى قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية يشكل حصة الأسد من النشاط الاقتصادي. وقد ركزت الحكومة الجزائرية في تلك المرحلة على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة داعيا إلى تدخل الدولة بشكل قوي في الحياة الاقتصادية عبر عنه بارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة إذ انتقل هذا الأخير من 44.63% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1970 إلى حوالي 53% من هذا الناتج سنة 1982.¹⁶ (الديوان الوطني للإحصائيات)، وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد إيجابي إذ بلغت نسبة 9.21% سنة 1978، وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري والذي تراوح ما بين 40% و 50% من إجمالي الإنفاق، أما فيما يخص نفقات التسيير فقد كان لها حصة الأسد إذ وصلت إلى نسبة تقدر بـ 60%.

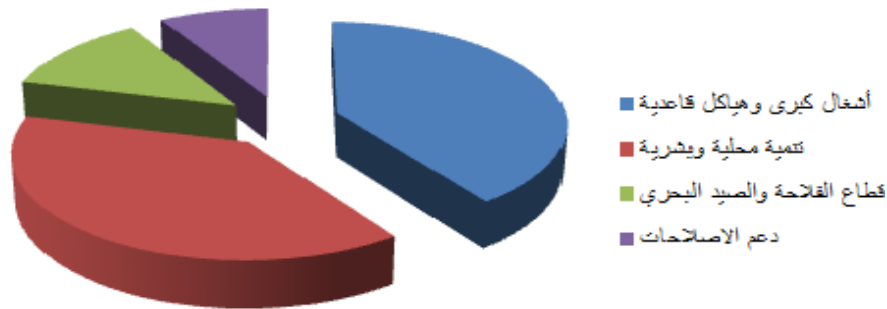
3. الفترة الانتقالية (1985-1998): شهد الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحولات جوهرية في بنيته بسبب ما أحدثته الأزمة البترولية لسنة 1986 من انعكاسات اقتصادية واجتماعية خانقة أين ظهرت بوادر الانهيار بعد تدهور أسعار البترول التي انخفضت من \$26,50 للبرميل سنة 1985 إلى \$13,5 سنة 1986، مما أظهر ضعف النظام الاقتصادي الجزائري خاصة فيما يتعلق في الحصول على الموارد المالية لتمويل الاقتصاد داعيا الحكومة الجزائرية التفكير في الخروج من الاشتراكية إلى نظام اقتصادي لا مركزي يدعوا بالحرية الاقتصادية حاملا في طياته مجموعة من الإصلاحات الهيكلية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية. أما فيما يخص النفقات الحكومية فقد كانت الجزائر لا تزال منهجة الخيار الاشتراكي أين ركزت على القطاع الصناعي مما دعا إلى ارتفاع الإنفاق العمومي إذ انتقل إلى حوالي 43% من الناتج الإجمالي سنة 1986، إلا أن حدوث الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر السلبي على الميزانية إذ لم تستطع الدولة تغطية إنفاقها مما تسبب في حدوث عجز في الميزانية العامة وصلت إلى -3,47% سنة 1990 وبقي الأمر على حاله حتى بعد الإصلاحات حيث انخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام من 34,42% سنة 1988 إلى 24,6% سنة 1991 ويرجع هذا إلى تخلي الدولة عن المنهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق، أما عن معدلات النمو فقد قدرت بـ 4.5- % سنة 1998، أما فيما يخص معدلات التضخم فقد عرفت أعلى مستوياتها سنة 1992 إذ بلغت حوالي 32%، كما تميزت فترة التسعينات باختناق الاقتصاد الوطني من جراء تسديد المديونية حيث استحوذت على 67% من مداخيل الدولة، بالإضافة إلى تفاقم نفقات التسيير والتي استحوذت على نسبة تتراوح بين 61,84% سنة 1990 إلى 75,94% سنة 1998.

4. فترة الانتعاش (1999-2021): عرف الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة تحولات جوهرية ابتداء من سنة 2001 نتيجة ارتفاع أسعار البترول والتي تزايدت بشكل مستمر مما أضف راحة مالية تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي، فعمدت الجزائر في ظل البحبوحة المالية إلى تعميم إستراتيجية بعيدة المدى من خلال تقصي سياسة توسعية تهدف إلى بعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية والعمل على رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد

الجزائري، منتقلة من الوجهة النيوكلاسيكية التي أملاها صندوق النقد الدولي والتي تبناها الاقتصاد الجزائري لفترة مطولة، إلى الوجهة الكينزية أين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة، حيث ترجم ذلك من خلال تبني وتطبيق كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001/2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005/2009)، والبرنامج الخماسي للتنمية (2010/2014)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015/2019)، مما يؤكد استمرار السياسة الاقتصادية بالجزائر على دعم الطلب الكلي تطبيقا للوصفة الكينزية. لتتخذ الاستثمارات العمومية منحى تصاعديا. ويمكن توضيح هذه التطورات من سنة 2001 وإلى غاية سنة 2021، بنوع من التفصيل كما يلي:

• **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001/2004):** وقد هدف هذا البرنامج لتثبيت الدولة في إطارها القانوني كمسئول عن الأهداف الاقتصادية، مخصصا له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري حوالي 7 مليار دولار أمريكي، قبل ان يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقسيمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا. ارتكز هذا الأخير على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية، هدف أساسا إلى تحقيق معدلات نمو تقدر بأكثر من 5%، بالإضافة إلى العمل على تقليص معدلات البطالة من خلال خلق ما يقارب 850.000 منصب عمل. وقد تمحور برنامج الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، أضف إلى ذلك التنمية المحلية والبشرية،¹⁷ (ناصر و اسمهان، 2019، صفحة 120) والموضحة من خلال الشكل التالي:

الشكل (1): تقسيمات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004):



المصدر: من إعداد الباحثان

• البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت في شكلها الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 8705 مليار دج، وقد تم تسطير استراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجنبية لتفعيل هذه المشاريع. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في تطوير البنية التحتية الاقتصادية، من خلال ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه، وكذا الاهتمام بالقطاع الفلاحي، بانتهاج سياسة بناء السدود وتدعيم الأنشطة الزراعية واستصلاح الأراضي، وتحديث الاقتصاد خاصة في ميدان التكنولوجيا الإعلام والاتصال.¹⁸ (محمد هـ، 2020، صفحة 45) ويمكن أن نبرز مضمونه، ومعدلات النمو المحققة من خلاله في الشكل التالي:

الشكل (2): تقسيمات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009):

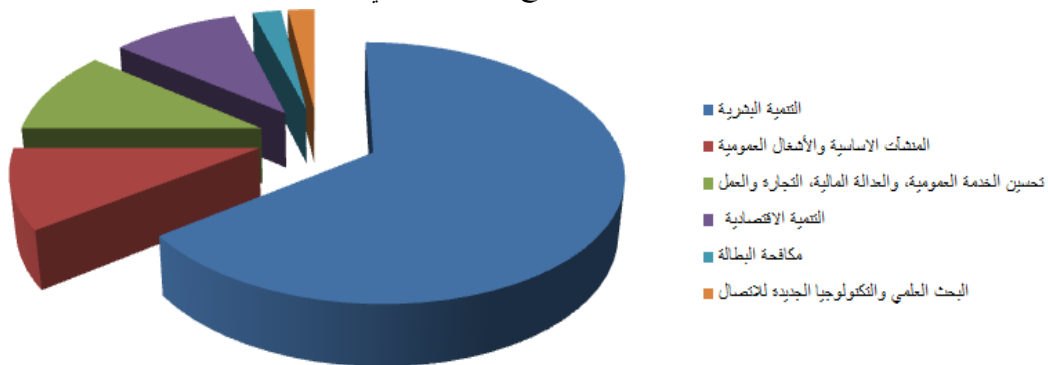


المصدر: من إعداد الباحثان

• برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 25 ماي 2010، القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددين من قبل السلطات العمومية، كما يعتبر كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الشاملة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014. ولقد عكفت الجزائر خلال العشر سنوات التي سبقت هذا البرنامج على استعادة وتعزيز السلم والأمن، وتدارك التأخر في التنمية الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية، وبعث حركة الاستثمار والنمو من جديد. وبالتالي كان على السلطات العمومية، انطلاقا من هذه المكاسب، أن تحدد مسعى موجهها لتوطيد بناء جزائر قوية ومزدهرة. وبالتالي يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي فترة 2005-2009. وخصصت الجزائر لهذا البرنامج غلafa ماليا استثنائيا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر ب 214.21 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي) يشمل، برنامجا جاريا أي المتبقي من انجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو بمبلغ 9680 مليار دج، ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي، وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دج (ما يعادل 155 مليار دولار أمريكي).¹⁹ (ياسين و عابد، 2016، صفحة 114)

الشكل (3): تقسيمات برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):



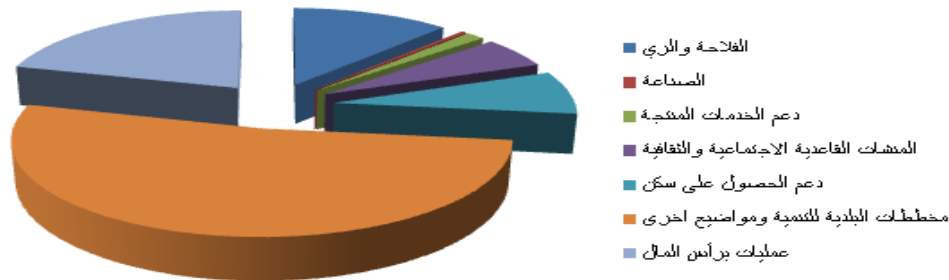
المصدر: من إعداد الباحثان

• برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015/2019):

كغيره من البرامج والتي ألفت الدولة توزيعها منذ تحسن المداخيل بعد ارتفاع اسعار النفط الجزائري، جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) في ظرفية خاصة تمر بها البلاد وهي انخفاض المداخيل جراء انخفاض عائدات الجباية البترولية، ويعتبر هذا البرنامج أحد الدعائم التنموية في الفترة الراهنة وأنشئ خصيصا لذلك. بحيث يفتح في كتابات الخزينة

حساب خاص عنوانه "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي. وقد خصص مبل قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ 1894.2 مليار دج في سنة 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر. وقد سعت الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق معدلات نمو تقدر بـ 8% قصد الحد من البطالة وتحسين معيشة المواطنين، حيث كان على رأس أهداف هذا البرنامج، الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن والتربية والتكوين والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء... الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة، واستحداث مناصب عمل من خلال تشجيع الاستثمار المنتج.²⁰ (بقليل و واضح، 2017، صفحة 653)

الشكل (4): تقسيمات توطيد النمو الاقتصادي (2015/2019):



المصدر: من إعداد الباحثان

II- تحليل البيانات والنتائج:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة قام الباحثان باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EViews، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والاستنتاجات والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية: يأخذ نموذج ARDL عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما انه يعطي أفضل النتائج للمعلومات في المدى الطويل، حيث يمكننا هذا الأخير من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يمكن من تحديد التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. تلخص المنهجية المستخدمة في إتباع الخطوات التالية:

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار جذور الوحدة.
2. تقدير نموذج الأجل القصير باستخدام نموذج ARDL.
3. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds.
4. تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL.
5. تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ECMARDL ARDL.
6. اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلومات.

II-1 اختبار سكون السلاسل الزمنية:

أثبتت العديد من الدراسات القياسية

(G.U.Yule, 1926)²¹ (C.Nelson & Plosser, 1982)²² (Stock & W.Watson, 1988) أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها أين تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار AugmentedDickey Fuller لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية الصفرية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية “Probability”، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

الجدول (2): نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

ADF						Lag	المتغيرات
Intercept		Trend and Intercept		None			
المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول		
0.7900	0.0000	0.0050	/	0.2153	0.0000	4	GDPPC
0.6132	0.0049	0.5537	0.0319	0.6311	0.0002	4	GEXP
0.7039	0.0089	0.3018	0.0410	0.8342	0.0008	4	GFCF
0.6122	0.0037	0.5322	0.0564	0.4793	0.0002	4	OILR
0.0139	/	0.0278	/	0.7659	0.0000	4	CPI

المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2) تبين أن كل المتغيرات الاقتصادية لا تتسم بالسكون عند المستوى بعد إجراء اختبار (ADF) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%، ما عدى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك (التضخم) اللذان اتسما بالاستقرار عند المستوى حيث كانت القيم المعنوية أقل من 5%، وعليه فإن النتيجة لا تنفي إمكانية أن تكون السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الصفرية (I(0)، والدرجة الأولى I(1) عند مستوى معنوية 5%. وحسب دراسة (Mamta, 2004)²⁴ الذي يرى أن اختبار (ADF) غير قادر على التمييز الجيد لسكون السلاسل الزمنية، فتم إجراء اختبار phillips–perron والذي يتميز بقدرته على إعطاء تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت.

الجدول (3): نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

PP						المتغيرات
Intercept		Trend and Intercept		None		
المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	
0.0410	/	0.0050	/	0.0124	/	
0.5650	0.0049	0.4901	0.0319	0.6311	0.0002	GDPPC
						GEXP

0.6797	0.0090	0.4456	0.0419	0.8194	0.0007	GFCF
0.5569	0.0037	0.5310	0.0126	0.4751	0.0002	OILR
0.0179	/	0.0206	/	0.4247	0.0000	CPI

المصدر: من إعداد الباحثان

حسب النتائج المدرجة في الجدول (3) أعلاه يتضح أن كل من النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإيرادات الموارد النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، لا تتسم بالسكون عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن النتيجة لا تنفي إمكانية أن تكون السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ عند مستوى معنوية 5%، أما معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر أسعار المستهلك (التضخم)، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية عند المستوى، مما استوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإنها متكاملة من الدرجة الصفرية $I(0)$ عند مستوى معنوية 5%. نظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن المتغيرات تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية $I(0)$ ، والدرجة الأولى $I(1)$ ، وباعتبار أن جميع المتغيرات لا تتسم بالسكون عند الدرجة الثانية $I(2)$ ، يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة وعليه سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL).

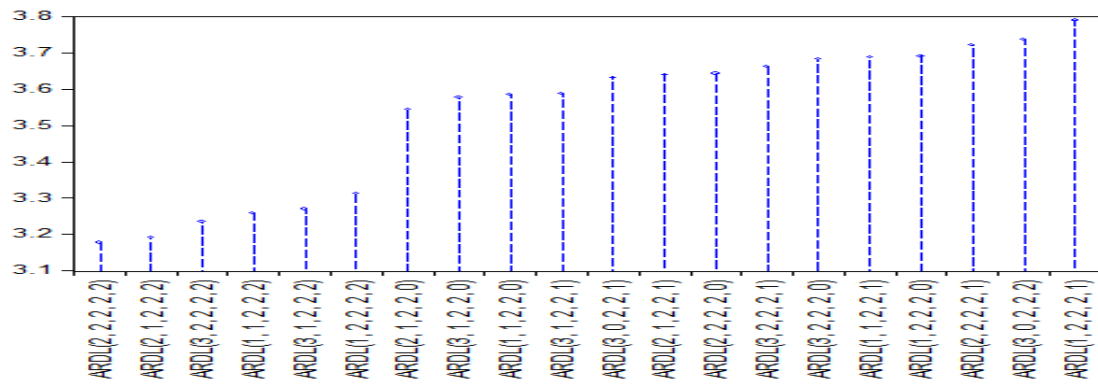
II - 2. تقدير نموذج ARDL

للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج لابد من اختبار الفرضية الصفرية أو فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، مقابل الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويمكن صياغة الفرضية بالشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: \theta_0 = \theta_1 = \theta_2 = 0 \\ H_1: \theta_0 \neq \theta_1 \neq \theta_2 \neq 0 \end{cases}$$

إلا أنه قبل اختبار فرضية وجود تكامل مشترك من عدمه لابد من تقدير المعادلة، ولتقديرها ينبغي تحديد فترات الإبطاء الزمني (Number of Lag Time Period)، حيث أن اختبار ARDL شديد الحساسية بالنسبة لفترات الإبطاء. ويتم المفاضلة بين عدد من النماذج بمتباينات مختلفة حيث يقوم البرنامج بإعطاء لكل متغير تابع أو مفسر عددا من الإبطاء ونحصل على نموذج أمثل تكون فيه إحصائية AIC (Akaike Information Critrion) للنموذج المقدر أقل ما يمكن. ويعتبر المعيار AIC من أكثر معايير المفاضلة بين النماذج استعمالا²⁵ (محمد، 2012، صفحة 100)، وكانت النتائج كما يلي:

الشكل (5): درجات التأخر الزمني المثلى في نموذج ARDL حسب معيار AIC



المصدر: من إعداد الباحثان

حسب ما هو موضح في الشكل (5) تم تحديد فترات الإبطاء الزمني تلقائياً ومن أصل 20 أفضل نموذج، تم اختيار النموذج $ARDL(2,2,2,2,2)$ ، والذي يحقق أدنى قيمة لمعيار AIC.

الجدول (4): نتائج تقدير نموذج ARDL.

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية t	الاحتمالية
GDPPC (-1)	-0.490006	0.275254	-1.780196	0.1352
GDPPC (-2)	0.272186	0.279409	0.974150	0.3747
GEXP	0.600257	0.380682	1.576795	0.1757
GEXP (-1)	1.054276	0.546631	1.928680	0.1117
GEXP (-2)	-0.000453	0.345148	-0.001313	0.9990
GFCF	0.298449	0.309920	0.962986	0.3798
GFCF (-1)	1.060589	0.339045	3.128168	0.0260
GFCF (-2)	-1.766679	0.373470	-4.730440	0.0052
OILR	0.740139	0.296410	2.497008	0.0547
OILR (-1)	0.488754	0.237903	2.054425	0.0951
OILR (-2)	-1.235117	0.333710	-3.701174	0.0140
CPI	-0.085059	0.260816	-0.326127	0.7575
CPI (-1)	-0.190598	0.258462	-0.737431	0.4940
CPI (-2)	-0.672858	0.342643	-1.963728	0.1068
C	-10.46819	6.832076	-1.532213	0.1860
R²	0.802301			
درين واتسن	2.762206			
احتمالية F	0.024573			

المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاه والخاصة بنتائج التقدير لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL والذي أظهر أن معامل التحديد المصحح بنسبة 80.23% وهذا دليل على أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (الإجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والنفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإيرادات الموارد النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم مقاسا بمؤشر الأسعار، استطاعت أن تفسر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) بنسبة 80.23% أي أن النموذج يحتوي تقريبا على جميع المتغيرات المفسرة لمتغير التابع، كما أن النموذج أعطى جودة إحصائية، حيث قدرت قيمة

احتمال فيشر بـ 0.024573 أي أقل من 0.05، بالإضافة إلى أن مؤشر DW يوضح على عدم وجود ارتباط بين المتغيرات كون القيمة المتحصل عليها والمقدرة بـ 2.76 محصورة في المجال (4/-4).

كما يتضح من نتائج الجدول (4) حسب المعاملات أن معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيؤثر في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ايجابي غير معنوي، أما باقي المتغيرات المفسرة فهي تربطها علاقة عكسية مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي أن كل من النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الأسعار، تؤثران في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي غير معنوي، أما إجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإيرادات الموارد النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي هما الآخران يؤثران في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي غير أن التأثير فهو معنوي، مما يدل على أن الجانب الإنفاقي الذي اعتمدته الحكومة والذي مس القطاعات التحتية وليس الإنتاجية سيكون له اثر سلبي على مؤشر الرفاهية الاقتصادية في المدى القصير، وبالمثل فان العائدات النفطية هي الأخرى لها أثر سلبي على مؤشر الرفاه الاقتصادي والدال على عدم تمكن الدولة في المدى القصير تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.

II - 3. الاختبارات التشخيصية

قبل تقدير المعلمات طويلة المدى وقصيرة المدى، من الضروري التحقق من الاختبارات التشخيصية لتجنب الاستنتاج المضلل. يتم إجراء هذه الاختبارات لتقييم متانة نموذج ARDL الخاص بنا، وهي: اختبار Jarque-Bera للتحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي، واختبار عدم التجانس Breusch-Pagan-Godfrey Test، واختبار Breusch-Godfrey LM Test للتحقق من عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي. وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (5).

الجدول (5): نتائج الاختبارات التشخيصية

الاختبارات	القيم الاحتمالية (p-values)	النتائج
طبيعية البواقي: اختبار Jarque Berra	0.935571	توزيع طبيعي
عدم التجانس: اختبار Breusch-Pagan-Godfrey	0.5546	تجانس
الارتباط التسلسلي: اختبار Breusch-Godfrey LM Test	0.5288	عدم وجود ارتباط

المصدر: من إعداد الباحثان

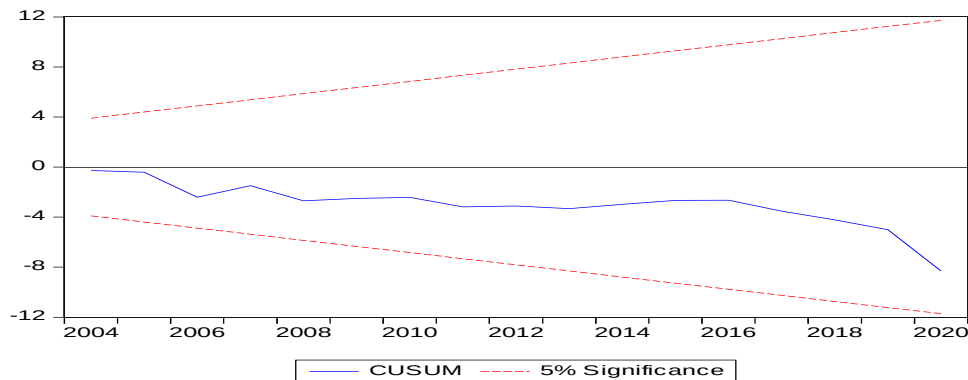
ومن النتائج الموضحة في الجدول أعلاه تبين طبيعية التوزيع بالنسبة للبواقي حسب اختبار Jarque Berra فقد كانت قيمة Prob=0.935571 أكبر من 0.05، مما يدعو إلى قبول الفرضية البديلة والدالة على أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، كما اتضح من خلال اختبار Breusch-Pagan-Godfrey الخاص بعدم التجانس بين البواقي وكانت قيمة Prob=0.5546 أكبر من 0.05، مما دعا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والدالة على وجود تجانس بين البواقي، كما اتضح خلو النموذج من مشكلة الارتباط بين الأخطاء العشوائية، حسب اختبار Breusch-Godfrey LM Test حيث أن قيمة Prob=0.5288 أكبر من 0.05، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج خال من مشكلة الارتباط التسلسلي عند مستوى معنوية 5%.

II - 4. اختبار استقرار المعلمات

بعد التأكد من عدم وجود ارتباط بين البواقي وجب أيضا من التأكد من استقرار النموذج كما هو موضح في الشكل

أدناه:

الشكل (6): اختبار استقرار النموذج CUSUM



المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال ما تم تقديره في الشكل أعلاه، وبما أن خط CUSUM (الخط المستمر) يقع بين الخطين المتقطعين أو حدود الثقة فإن النموذج يتميز بالاستقرار عبر الزمن عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يؤكد أن المعلمات المقدرة مستقرة على طول فترة الدراسة. وهو ما يسمح بالخطوة التالية، حيث سيتم اختبار وجود تكامل مشترك على المدى الطويل في النموذج باستخدام اختبار الحدود Bounds Testing.

II - 5. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds:

لانتقال إلى التقديرات طويلة الأجل استكمالا لباقي الخطوات المدرجة والواجب احترامها في اختبار ARDL، لابد من التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث أن الفرض الأساسي في نموذج ARDL يتعلق بكون الأخطاء في المعادلة المختارة (2,2,2,2) يجب أن لا تكون مرتبطة (مستقلة)²⁶ (Pesaran, Smith, & Shin, 2001, p. 308) وللتأكد من خلو النموذج من هذه المشكلة تم الاعتماد على اختبار Breusch-Godfrey الذي يركز على مضاعف لاغرانج (Lagrange Multiplier (LM)، ولذلك بعد تقدير المعادلة، تم استخدام اختبار LM لاختبار الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن الأخطاء غير مرتبطة ذاتيا، والفرضية البديلة تشير إلى وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (6): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة Bounds Test

مستوى المعنوية				القيم الحرجة	قيمة F المحسوبة
%10	%5	%2.5	%1		
2.45	2.86	3.25	3.74	الحد الأدنى I(1)	4.964029
3.52	4.01	4.49	5.06	الحد الأعلى I(0)	

المصدر: من إعداد الباحثان

حسب الجدول أعلاه يتضح أن قيمة F المحسوبة والبالغة 4.964029 أكبر من القيم العظمى المجدولة عند مستوى معنوية 1%، 5%، 2.5%، 10%، مما يدعو إلى رفض الفرضية العدمية والدالة على عدم وجود علاقة تكامل

مشترك طويلة الأجل، وقبول الفرضية البديلة والدالة على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وفقا لمنهج الحدود.

II - 6. ديناميكية النموذج قصير وطويل الأجل باستخدام نموذج ARDL:

بعد تقدير اختبار منهج الحدود للمتغيرات (Bounds Test) اتضح وجود علاقة طويلة المدى لكل من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والمتغيرات المفسرة (النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الأسعار، وإجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإيرادات الموارد النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) والموضحة كما يلي.

الجدول (7): ديناميكية المدى القصير

Cointeq = GDPPC - (1.3582 * GEXP -0.3347* GFCF -0.0051* OILR - 0.7789* CPI -8.5958)				
المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	قيمة t	احتمالية التقدير
D(GDPPC)	-0.272186	0.279409	-0.974150	0.3747
D(GEXP)	0.600257	0.380682	1.576795	0.1757
D(GEXP)	0.000453	0.345148	0.001313	0.9990
D(GFCF)	0.298449	0.309920	0.962986	0.3798
D(GFCF)	1.766679	0.373470	4.730440	0.0052
D(OILR)	0.740139	0.296410	2.497008	0.0547
D(OILR (-1)	1.235117	0.333710	3.701174	0.0140
D(CPI)	-0.085059	0.260816	-0.326127	0.7575
D(CPI)	0.672858	0.342643	1.963728	0.1068
CointEq(-1)	-1.217820	0.357388	-3.407557	0.0191

المصدر: من إعداد الباحثان

تظهر نتائج نموذج المدى القصير المعروضة في الجدول أعلاه، أن معامل تصحيح الخطأ (-1) CointEq سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على تواجد آلية لتصحيح الخطأ. يشير معامل CointEq -1.217820 إلى أن الانحرافات عن المدى الطويل لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتم تصحيحها بنسبة

12.17820%، وهذا يعني أن سرعة التعديل هي 121.7820%. وبالتالي، تم استيفاء الشرط، وهذا يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والمتغيرات المفسرة (النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الأسعار، وإجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإيرادات الموارد النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي).

الجدول (7): ديناميكية المدى القصير

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	قيمة t	احتمالية التقدير
(GEXP)	1.358230	0.415053	3.272423	0.0221
D(GFCF)	-0.334730	0.111491	-3.002313	0.0300
D(OILR)	-0.005110	0.078415	-0.065169	0.9506
D(CPI)	-0.778863	0.525288	-1.482735	0.1982
c	-8.595846	6.034709	-1.424401	0.2136

المصدر: من إعداد الباحثان

بالنسبة للمدى الطويل وكما هو مدرج في الجدول أعلاه وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين كل من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، عند مستوى معنوية 5%، في المدى الطويل بعد أن كانت سلبية في المدى القصير، ويمكن تفسير هذه النتيجة أيضا من خلال وجود علاقة تقارب طويلة الأمد بين المتغيرين، أي أن ارتفاع بنسبة 1% في النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.36%. وبالمقابل فإن العلاقة التي تربط بين كل من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، تبقى سلبية ومعنوية عند مستوى معنوية 5%، أي أن ارتفاع بنسبة 1% في إجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.34%. يمكن تفسير الأثر السلبي الإجمالي تكوين رأس المال الثابت على معدل الرفاه الاجتماعي، خلال فترة الدراسة إلى ارتفاع الإنفاق العام الناتج عن الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية ووصولها إلى مستويات قياسية في السوق العالمية، حتى عام 2014 عندما شهد الاقتصاد الجزائري التركيز على الاستثمار في البنية التحتية، ما تسبب في تراجع قطاع التصنيع بسبب ما يعرف بظاهرة تراجع التصنيع، وهي إحدى انعكاسات المرض الهولندي. بالإضافة إلى عرفة الاقتصاد الجزائري من تراجعات هائلة في المداخل الناتجة عن تراجع أسعار النفط وإتباع الحكومة للسياسة الانكماشية جعل الاقتصاد يعاني من ارتفاعات كبيرة في معدلات التضخم، كما كان مرض كورونا بمثابة الشعرة التي قسمت شعر البعير، إذ خلفت تراجعات كبيرة في المستويات المعيشية وارتفاع في معدلات البطالة بالإضافة إلى إثقال الخزينة بالنفقات الاجتماعية التي عرفت وأقرتها الحكومة الجزائرية في تلك الفترة، وكما هو معلوم فإن المخلفات مازالت مستمرة وخير دليل ما يعرفه العالم والجزائر واحدة منها من ارتفاعات مستمرة في الأسعار، بالإضافة إلى توقيف العديد من المشاريع التي كانت مسطرة ضمن المخطط التنموي (2015-2019) بسبب تراجع العائدات النفطية. أما عن كل من مؤشر أسعار المستهلك والعائدات النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فسيكون لهما أثر سلبي غير معنوي في المدى الطويل على مؤشر الرفاه الاقتصادي (معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن ارتفاع بنسبة 1% في كل منهما سيؤدي إلى انخفاض في مؤشر الرفاه الاقتصادي بنسبة 0.0051% و 0.78% على التوالي).

II- 7. اختبار Ramsey:

في الإحصاء ، يعد اختبار (RESET) اختبارا عاما للمواصفات لنموذج الانحدار الخطي. وبشكل أكثر تحديدا، يختبر ما إذا كانت المجموعات غير خطية للقيم المتوافقة تساعد في تفسير متغير الاستجابة. الحدس الكامن وراء الاختبار هو أنه إذا كانت المجموعات غير الخطية للمتغيرات التوضيحية لها أي قوة في شرح متغير الاستجابة، فإن النموذج غير محدد بمعنى أن عملية توليد البيانات قد يتم تقريبها بشكل أفضل من خلال متعدد الحدود أو بأي صورة من الصور غير خطية أخرى.

الجدول (8): ديناميكية المدى القصير

القيمة	درجة الحرية	الاحتمالية	
اختبار t	4	0.301044	0.7784
اختبار f	(1, 4)	0.090627	0.7784

المصدر: من إعداد الباحثان

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة احتمال إحصائية F تساوي 0.7784، وهي أكبر من 0.05، مما يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

الخلاصة

بالنظر إلى أهمية كل من الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومؤشر الرفاه الاقتصادي، جاءت هذه الدراسة للبحث في أثر الإنفاق العام على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2021، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL. ولتحديد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع الأمثل، تم تحديد فترات الإبطاء الزمني تلقائيا ومن أصل 20 أفضل نموذج، والمتمثل في النموذج (ARDL(2,2,2,2)، والذي يحقق أدنى قيمة لمعيار AIC.

كما اتضح من خلال تقدير النموذج أن احتمالية فيشر تقدر بـ 0.024573، أي أقل من 5%، مما يشير إلى جودة النموذج وقدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع، حيث كان R^2 المعدل 0.80 مما يعني أن 80% من التغيرات التي يعرفها مؤشر الرفاه الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) تفسرها النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الأسعار، وإجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإيرادات الموارد النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. أظهرت نتائج تقديرات النموذج للمدى القصير، أن معامل تصحيح الخطأ -1.217820 CointEq (-1) سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية 5% أين قدر بـ 0.0191 أقل من 5%، مما دل على تواجد آلية لتصحيح الخطأ، أي أن الانحرافات عن المدى الطويل لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتم تصحيحها بنسبة 12.17820%، وهذا يعني أن سرعة التعديل هي 121.7820%.

بعد إجراء اختبار منهج الحدود لمتغيرات الدراسة Bounds Test، اتضح أن قيمة F المحسوبة وباللغة 4.964029 أكبر من القيم العظمى المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم استيفاء الشرط، وهذا يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين مؤشر الرفاه الاقتصادي والمتغيرات المفسرة. ليتم التوصل على النتائج الخاصة بالعلاقة طويلة المدى، أين اتضح وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين كل من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، عند مستوى معنوية 5%، أي أن ارتفاع بنسبة 1% في النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من

الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.36%. وبالمقابل فإن العلاقة التي تربط بين كل من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، تبقى سلبية ومعنوية عند مستوى معنوية 5%، أي أن ارتفاع بنسبة 1% في إجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.34%. أما عن كل من مؤشر أسعار المستهلك والعائدات النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فسيكون لهما أثر سلبي غير معنوي في المدى الطويل على مؤشر الرفاه الاقتصادي (معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن ارتفاع بنسبة 1% في كل منهما سيؤدي إلى انخفاض في مؤشر الرفاه الاقتصادي بنسبة 0.0051% و 0.78% على التوالي).

بناءً على النتائج المتحصل عليها، تشير الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي لا يزال مركزاً بشكل كبير على مزبدا توفير البنية التحتية الرأسمالية لزيادة تعزيز القدرة الإنتاجية والاستغلالية للقطاعات المنتجة، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية كل هذا بغية تحسين الوضع الاقتصادي والقفز به من الرعية إلى الإنتاجية غير أن الظروف والتغيرات التي عرفها العالم وقفت حاجزاً أمام ذلك، وبالمقابل فإن الدولة عليها أن لا تغفل على جانب الرفاه الاقتصادي لتحقيق الرفاه معناه السعادة الاجتماعية والرضا للمواطنين وبالتالي الأمن والأمان للدولة، لذا يجب أن تتضافر الجهود لتحقيق هذا الهدف.

الإحالات والمراجع :

1. Ursula K. Hicks. (1955). *Public Finance* 2nd edition. (Cambridge Economic Handbooks). p. 269.
2. العياطي جهيدة، و بن عزة محمد. (2018). الانفاق العام والنمو الاقتصادي. علاقة ترابط أم انفصال في الاقتصاد الجزائري مقارنة قياسية وتحليلية للعلاقة السببية بين مكونات الانفاق العام و النمو الاقتصادي في الجزائر. 3، 124-147.
3. Meriem Mecheri، Djabar Bouktir. (2019). Public Expenditure and Economic Growth in Algeria: An Analytical Study according to Wanger's Law of Increasing Public Expenditure. *Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies*. 241-225، (2) 6،
4. R. Santos Alimi). March , 2020. (Public Spending and Economic Welfare in ECOWAS Countries: Does Level of Development Matter ?MPRA Paper. 11-1،
5. Habib Guennouni، Seffih Sadek. (2021). Social Public Spending Policy and Quality Of Life in Algeria: Econometric Study with ARDL Model during (1990-2018). *Strategy and Development Review*. 532 - 517، (1) 11،
6. صديقي حفصة، و بوشه محمد. (2021). أثر تطور بنية الانفاق العام على نمو الناتج المحلي الفردي في الجزائر، دراسة قياسية اقتصادية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 8 (1)، 484-503.
7. Zakaria Djorfi، Okba Mekhnane، Adel Bounehas. (2022). The Impact of Economic Recovery Programs on Indicators of Economic Welfare in Algeria An econometric study using the ARDL model for the period 2000-2020. *Dirassat Journal Economic Issue*. 141- 127، (2) 13،
8. Irvin Toker. (2011). *Macroeconomics for today*. (الإصدار 7). USA: South-Western publishing.
9. <https://ar.wikipedia.org>.
10. السيد عطية عبد الواحد. (1993). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية وضبط التضخم (الإصدار 1). القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، صفحة 365.
11. عبد العزيز علي السوداني. (1996). أسس السياسة المالية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للطباعة النشر والتوزيع. صفحة 52.

12. فليح حسن خلف. (2008). المالية العامة (الإصدار 1). اريد، الاردن: عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع. صفحة 342.
13. خلوط فوزية-العربي. (2004). دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة - دراسة حالة الجزائر. سالة ماجستير، غير منشورة. بسكرة - الجزائر: جامعة محمد خيضر. صفحة 61.
14. عبد الفتاح الجبالي. (2010). الإنفاق العام الاجتماعي ومشكلات تحديد الأولويات. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. صفحة 2.
15. (2003). تقرير التنمية البشرية. الجزائر: لتقرير الوطني الاقتصادي والاجتماعي. صفحة 32.
16. <https://www.ons.dz>
17. بوشارب ناصر، و خراز راضية اسمهان. (2019). انعكاسات سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2019) على التشغيل والبطالة في الجزائر. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 4 (1)، 115-132. صفحة 120.
18. هدى بن محمد. (2020). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. مجلة كلية السياسة والاقتصاد (5)، 35-68. صفحة 45.
19. بن الحاج جلول ياسين، و شريط عابد. (2016). تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري. التكامل الاقتصادي، 4 (4)، 111-136. صفحة 114.
20. نور الدين بلقليل، و الهاشمي بن واضح. (2017). برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD) دراسة ميدانية لبلديات دائرة ولاد دراج -مسيلة-وفقا لمشاريع 2015. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 650-663. صفحة 653.
21. G.U.Yule. (1926). Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series. *Journal of the Royal Statistical Society*.
22. C.Nelson، C. Plosser. (1982). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications. *Journal of Money Economics*. 10،
23. H. Stock، M. W. Watson. (1988). Testing for Common Trends. *Journal of American Statistical Association*. 83،
24. Chowdhury Mamta. (2004). Currency Crisis and Stock Prices in East Asian Countries: an Application of Cointegration Granger Causality. *School of Economics and Finance*.
25. شيخي محمد. (2012). طرق الاقتصاد القياسي. عمان الأردن: دار حامد. صفحة 100.
26. M. Hashem Pesaran، J. Richard Smith، و Yongchol Shin. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis Of Level Relationship. *Journal of Applied Econometrics*. 326-289،